

واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر

من اعداد الأستاذتين: أ. بن حليلة سليمة *
أ.د. خضراوي ساسية **

ملخص:

حضيت قضية التنمية المستدامة مكانة هامة في الجزائر، إذ أصبحت تندرج ضمن أولويات إستراتيجية الدولة طيلة العقود الأخيرة والتي تميزت بإطلاق العديد من الإصلاحات الاقتصادية: التشريعية والمؤسسية لرفع ومواجهة مختلف التحديات والعقبات الراهنة والمستقبلية التي تقف في سبيل تحقيق التنمية الشاملة. من خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على مختلف الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الجزائر - على غرار باقي دول العالم المتقدمة والنامية - في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وأهم البرامج الإنمائية والإنجازات في هذا المجال بالإضافة إلى التطلعات والآفاق التي تصبو إليها.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، التنمية البشرية، الإنعاش الاقتصادي.

Abstract

Sustainable development is one of the most important fields in our country. In fact, it becomes a priority in the country strategy since decades. Thus, many economic, legal and structural reforms were issued in order to face current and future challenges and constraints that hamper the realization of comprehensive development.

This study aims to underline all efforts given by Algeria, that includes actions and politics, like it is the case of different developed and developing countries in the world, to achieve sustainable development. In addition, a special attention is attributed to the most important development programs and accomplishments in the area. Finally, we present most Algerian expectations and perspectives highlighted.

Key words: development, sustainable development, human development, comprehensive development.

المقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة نقطة انطلاق متزامنة للبيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل جاهدة على جعل سكان العالم أكثر وعياً واهتماماً بالبيئة والمشاكل المتعلقة بها، لامتلاك المعرفة والأساليب

* طالبة دكتوراة، جامعة سعد دحلب، البلدية.

** أستاذة التعليم العالي، جامعة سعد دحلب، البلدية.

والخوافز وكذا الالتزام للعمل أفراداً أو جماعات من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الراهنة والحيلولة دون الاصطدام بمشاكل جديدة، مع ضرورة أن تتوفر الأرض على موارد كافية تستجيب لاحتياجات الأجيال القادمة. ويستوجب تحقيق التنمية المستدامة وضع العديد من الاستراتيجيات المتكاملة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتي تهدف إلى تحقيق السلم والأمن والحد من الفقر والبطالة وتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والنمو السكاني، إضافة إلى تطوير مناهج وأساليب التعليم والبحث العلمي وكل ما يتوافق واحتياجات التنمية المستدامة. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف بادرت الجزائر في دعم وتجسيد التنمية المستدامة في جميع المجالات؟

يهدف هذا البحث إلى إبراز السياسات الكفيلة بتجسيد التنمية المستدامة وهذا من خلال التطرق

للعناصر التالية:

1. مفهوم التنمية المستدامة والمتغيرات المؤثرة فيها.

2. أبعاد التنمية المستدامة.

3. واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

1. مفهوم التنمية المستدامة:

تعد التنمية ناتجاً عن عمل الإنسان بتحويله لعناصر وموارد طبيعية إلى سلع وخدمات تلبي حاجات الإنسان، ويعتمد في ذلك على توظيف مجموعة من المعارف العلمية وتكنولوجية ووسائل تقنية. ويمكن أن تكون التنمية تغييراً في البيئة يهدد توازنها الفطري والإضرار بها إذا تجاوز ذلك التغيير قدرة الفطرة والطبيعة البيئية على الاحتمال وتحقيق التوازن. من هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد يأخذ بالعديد من الأبعاد المتعلقة بالتنمية، ونتيجة لذلك فقد وردت عدة تعريفات للتنمية المستدامة منها:

■ التعريف الاقتصادي، الذي يركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية حيث أنها: "الحصول على الحد

الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"¹.

■ تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، وُضع عام 1987، فحسب هذه اللجنة فإن التنمية المستدامة

تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجاتها².

¹<http://islamonline.net/arabic/index.shtml>.

² طلبة، مصطفى، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 1، الطبعة (1)، الدار العربية للعلوم، 2006، ص 447.

■ وهناك من يرى أنها تنمية متكاملة، ويعد الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي الحفاظ على رأس المال البشري والقيم الاجتماعية، الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، والحق في الحرية وممارسة الديمقراطية في المساواة والعدل.¹

وإجمالاً يمكن القول بأن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق أقصى قدر ممكن من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى.²

1-2. المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة

تستند التنمية المستدامة إلى ثلاثة متغيرات أساسية وتؤثر فيها تأثيراً كبيراً ومباشراً وتتمثل في³:

أ. **الإنسان:** حيث يشكل الإنسان محور التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة؛ إذ تتضمن هذه الأخيرة التنمية البشرية التي تهتم بتحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية. وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنه "يتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية".

ب. **التكنولوجيا:** لقد تم توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، فظهرت الحاجة إلى تكنولوجيا تكون أنظف وأكثر وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، والحد من التلوث والعمل على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في النشاط الاقتصادي وفي عدد السكان.

ج. **العدالة أو الإنصاف:** ويقصد به إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وإنصاف من يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصاً متساوية في الحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية، وفي ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي يكرس تفاوتاً كبيراً بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس التفاوت داخل نفس الدول. لذلك فإن التنمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف.

2- أبعاد التنمية المستدامة:

تبنى مؤتمر (ريو دي جانيرو- قمة الأرض) عام 1992 فكرة التنمية المتواصلة وجعلها محور خطة العمل الموضوعية للقرن الحادي والعشرين، حيث برزت لها أبعاداً جديدة ترتبط بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها في الجهد التنموي، وفي الصناعة والزراعة وغيرها وتتصل بالمناهج الاقتصادية التي يعتمد عليها في المحاسبة.

¹ قاسم، خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 157.

² التميمي، رعد سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، دار دجلة، عمان، الطبعة (1)، 2008، ص 53.

³ الخولي، أسامة، مفهوم التنمية المستدامة، مركز الدراسات، بيروت، 1999، ص ص 44-45.

1-2 البعد الاقتصادي: ويتمثل في العناصر التالية:

أ- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** حيث يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون - قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم - أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومثال ذلك استهلاك الطاقة الناتجة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة، وعليه فالتنمية المستدامة تعني هنا إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الدول الصناعية من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة فيها واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً، كما أنها تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً في الجنوب¹.

ب . **إيقاف تبديد وهدر الموارد الطبيعية:** تعني التنمية المستدامة الترشيد من مستويات الاستهلاك في الطاقة والثروات الطبيعية وعدم هدرها، من خلال تحسين مستوى الكفاءة في استغلال تلك الموارد وكذلك تغيير أنماط الاستهلاك المهددة للتنوع البيولوجي للدول.

ت . **مشكلة التلوث ومعالجته:** تقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة وذلك بحكم استهلاكها الكبير للموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي، ويضاف إلى ذلك أن هذه البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بجعلها في موقع الصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف والموارد بكثافة أقل، والقيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها².

ث . **المساواة في توزيع الموارد:** إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتذلك يجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزاً هاماً أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة³.

¹ قاسم، خالد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 158.

² مجلة البيئة والتنمية، العالم في 2003، مجلد خاص العدان 52، 53، ص ص 22-23.

³ قاسم، خالد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 158.

ج . الحد من التفاوت في المداخل: فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم لكل الأفراد وإتاحة حيازة الأراضي للفقراء وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. كل ذلك من شأنه أن يلعب دوراً مهماً وحاسماً في تحفيز التنمية السريعة والنمو الاقتصادي¹.

ح . تقليص الإنفاق العسكري: وذلك بتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية والأمن إلى الإنفاق على احتياجات التنمية وإعادة تخصيص جزء من تلك الأموال للإسراع بعملية التنمية.

2-2 البعد الاجتماعي: تسعى التنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار في معدلات نمو السكان حتى لا تفرض ضغوطاً شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية².

2-3 البعد التكنولوجي والبيئي: هناك تداخل بين الأبعاد التكنولوجية والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة؛ فهذه الأخيرة تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضرارة بالأوزون. كذلك فإنها تسعى للأخذ بالتكنولوجيا المحسنة لإعادة تدوير النفايات، والعمل مع النظم الطبيعية ومساندتها والأخذ بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. والتنمية المستدامة تعني كذلك الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية³.

3- واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر:

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم والدول العربية أهمية إقامة توازن بين متطلبات التنمية وواجبات حماية البيئة من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية للمواطن، وتتضح هذه الإجراءات فيما يلي:

¹ مجلة البيئة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² قاسم، خالد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 158.

³ قاسم، خالد مصطفى، نفس المرجع السابق، ص 158.

1-3 الواقع الراهن للتنمية المستدامة في الجزائر:

خلال السنوات الأخيرة، وضعت الجزائر عدة آليات مؤسسية وقانونية ومالية داخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور متعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية. وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحويلات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن هناك معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكين من التكنولوجيات وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول الأعمال.

أ. في المجال الاجتماعي

بناءً على التقرير السنوي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر قد تراجع بين عامي 1995 و 2005 من 25.23% إلى 16.60%، ويعود الفضل في ذلك إلى برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، هذا بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة؛ فبعدما كانت تتجاوز 30% في عام 1999 انخفضت هذه النسبة إلى 12.3% عام 2006 و 10.2% عام 2009. ومن جانب آخر يشير نفس التقرير إلى أن ثلث الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية¹.

إن هذه المؤشرات تشير إلى أنه من الصعب تحقيق نتائج إيجابية في مجال التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك لابد من التحكم في تفاقم مشكلة الفقر والبطالة.

ب. في المجال البيئي

➤ **مشكل التصحر:** يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر على مستقبل الزراعة في الجزائر حيث يهدد العديد من الأراضي الزراعية الخصبة.

¹ بقعة شريف، والعاب عبد الرحمن، العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 4، ديسمبر 2008، ص ص 104-105.

➤ **مشكل التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:** حيث يتم تحويل مساحات هائلة من الأراضي الخصبة إلى مباني ومساحات إسمنتية، بالإضافة إلى فقدان كميات كبيرة من الثروة الغابية بسبب الحرائق؛ حيث انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1.1 هكتار في عام 1962 إلى 0.35 هكتار في عام 1980، ومن المتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.

➤ **تلوث البيئة:** لقد تفاقمت مشكلة التلوث في الجزائر بشكل مقلق جداً، ويعود ذلك إلى النمو المتزايد للسكان (تضاعف عدد السكان أكثر من خمس مرات مابين عامي 1962 و 2002 من 6 مليون نسمة إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020) وما يولده من ضغوطات في مجالات السكن والعناية الصحية والطاقة والمياه وغيرها من الخدمات.

- **تلوث الهواء:** حيث تشكل السيارات القديمة أهم ملوث للبيئة في المدن الجزائرية الكبرى، إضافة إلى النفايات الطبية السامة التي يتم حرقها بطريقة غير صحية لتقليل التكلفة، والتي يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنوياً.

- **تلوث المياه:** ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها: قصور خدمات الصرف الصحي، التخلص من مخلفات الصناعة غير المعالجة أو المعالجة جزئياً، وتسرب المواد الكيميائية وتلويث المياه الجوفية.

لقد أوليت الجزائر للماء أولوية وطنية منذ ما يزيد عن عقد من الزمن انعكست في الاستثمارات التي تمت مباشرتها خلال هذه السنوات، بتحسين واضح لمؤشرات التنمية في مجال الموارد المائية؛ حيث وصلت نسبة التوصيل بشبكات التزويد بالماء الشروب إلى 93 % ونسبة التوصيل بقنوات الصرف إلى 86 %، وبلغ متوسط استفادة المواطن اليومية من الماء الشروب 168 لتراً في أكثر من 70 % من البلديات. وتهدف الجزائر إلى إنتاج ما يقارب 3.6 مليار متر مكعب سنوياً بنفس شروط الجودة والسلامة الصحية مع المطابقة للمعايير العالمية قبل عام 2015¹.

وفيما يخص جانب التطهير فقد أصبحت الجزائر قادرة على معالجة المياه المستعملة بمقدار 800 مليون متر مكعب سنوياً، ومن المقرر أن يرتفع هذا الرقم في عام 2015 إلى 1.2 مليار متر مكعب سنوياً وهذا مايعني القدرة على معالجة مياه الصرف بنسبة 97 %. إن شبكات تجميع ومعالجة المياه المستعملة في الوسط الحضري والريفي أدت إلى تراجع الأمراض المنتقلة عن طريق الماء التي انحسرت بنسبة 30 % بين عامي 2001 و2010.

¹ <http://mountada.echoroukonline.com>

ت. الرسوم البيئية في النظام الجبائي الجزائري

سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث كتلوث الهواء والماء، ومخلفات الصناعة خاصة الصناعة النفطية (البتروكيمياء)، بالإضافة إلى كون معظم المصانع تتركز على الشريط الساحلي وهي تلقي سنويا ملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية. غير أن الجباية على التلوث في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام مرعبة من جهة، ومن جهة أخرى تتميز الأدوات الجبائية المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها إلى تغطية أمور أخرى في موازنة الدولة. وفي ما يلي أهم الأدوات الجبائية المستخدمة¹:

1) الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة:

– **ابتداء من قانون المالية لسنة 1992** أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بمعدلين أساسيين:

- بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم بـ 30.000 دج إذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، و 3.000 دج إذا كان للمؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح.

- أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 6.000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للتخصيص وإلى 750 دج للمؤسسات الخاضعة للتصريح. إن المؤسسات المصنفة الخاضعة للتخصيص هي تلك التي ينجم عن نشاطها الاستغالي أخطار ومساوئ قد كون لها تأثيرات على ملائمة الحوار والصحة، الملائمة الصحية العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية. أما المؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح فهي تلك التي لا تسبب أي خطر أو مساوئ للمصالح المذكورة.

– **وفي قانون المالية لسنة 2000** تمّ تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بالمؤسسات

¹ <http://mountada.echoroukonline.com>.

الخاضعة للتصريح بصفتها صنف أقل خطورة من الأصناف المذكورة وحيث أن هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوي التي تنجم عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف:

منشآت خاضعة إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة ، منشآت خاضعة لترخيص الوالي المتخصص إقليميا ومنشآت خاضعة إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، فإن هناك ثلاث معدلات لكل حجم من أحجام المؤسسة (الحجم هنا مقاس بعدد الأشخاص المشغلين) إضافة إلى المعدلات السنوية للرسم على النشاطات الملوثة لكل مؤسسة مصنفة.

(2) إتاة المحافظة على جودة المياه:

جاء قانون المالية لسنة 1996 ليؤسس إتاة على جودة المياه والتي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها (بلدية، ولائية و جهوية) أو لدى دواوين المساحات المسقية (ولائية و جهوية) وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة أو الخاصة التي تملك وتستغل آبارا أو تنقييات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها. وتطبق المعدلات الآتية:

- 4 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات شمال البلاد، بالنسبة للإتاة الخاصة، ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاة العادية.

- 2 % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف ، بشار، إيليزي، تمنراست، أدرار بسكرة وورقلة بالنسبة للإتاة الخاصة، ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاة العادية.

ومن أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار (حجم المدن، كثافة المياه المصروفة، نوعية مياه مجاري الصرف، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث، هشاشة وسط استقبال المياه، الاستعمال السفلي للمياه) يمكن تطبيق معاملات زيادة على النسب المذكورة أعلاه، تراوح ما بين 1 و 1.5 كحد أقصى.

(3) رسوم أخرى: يتعلق الأمر برسوم التطهير والرسم على البنزين غير الخالي من الرصاص، فقد حدد مبلغ

رسم التطهير كما يلي:

- 375 دج على كل منزل واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.
- 500 دج على كل منزل واقع في بلدية يبلغ عدد سكانها 50.000 نسمة أو أكثر.
- 1000 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.

- 1250 دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية عدد سكانها 50.000 نسمة أو أكثر. وبالنسبة للمحلات التي تحدث كمية فضلات أكبر من الأصناف المذكورة أعلاه وهي عادة المصانع أو المحلات التجارية أو الحرفية الكبرى، فيقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحديد مبلغ الرسم المحصور في المجال (2500-5000) دج، وذلك مهما كان عدد سكان البلدية.

أما فيما يخص خطر الرصاص على الصحة العامة تسعى السلطات العمومية مؤخرا إلى تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص على اعتبار أنه غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تخفيض سعره كسياسة تحفيزية.

4) تطوير الحماية البيئية:

لقد سمح قانون المالية لسنة 2002 ببداية تطبيق مبدأ الملوث الدافع في إشراك المسؤولين عن الأضرار المتسبب فيها للبيئة بتحمل جانب من تكاليف التغطية التي تقتضيها عملية إعادة التأهيل وتعميم الموارد المالية الإضافية لصندوق البيئة، وإزالة التلوث من خلال ترتيبات إيجابية عديدة يحتويها.

- رفع قيمة رسم إخلاء النفايات المنزلية لكي يقارب تكاليف التسيير.
- فرض رسوم تشجيعية تحث على عدم تخزين النفايات الخطرة والنفايات ذات الصلة بأعمال العلاج.
- رفع قيمة الرسم المفروض على الأنشطة الملوثة وفرض رسم تكميلي على تلوث الجو الصناعي (تطبيق لمبدأ الملوث الدافع).
- تأسيس رسم على أنواع الوقود الملوث (البنزين المشوب بالرصاص).

ث. قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: صدر هذا القانون في عام 2001 وهو يهدف إلى¹:

- إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات، والسكان ووسائل التنمية، مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة، المحافظة على البيئة وتأمين الأنظمة البيئية، وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة، دمج البعد المغاربي والمتوسط، وترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاثة محاور وهي:

1) بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.

¹ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، الجزائر، 2003.

(2) الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي.

(3) تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، وقد تطلبت ترجمة هذا المخطط وضع تدابير قانونية ومؤسسية وكذلك طرق المتابعة والمراقبة؛ ولهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها: تسيير ومراقبة وإزالة النفايات، قانون المحافظة وتأمين الساحل، قانون المحافظة على البيئة، قانون المحافظة على المناطق الجبلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

وتدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003 تتعلق بالنفايات الصلبة، والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة. كما شُرع في تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية انطلاقا من سنة 2001 رافقتها عمليات التحسيس اتجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة وهو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية النشيطة في هذا الميدان. وتصب جميع الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال في أن تجعل هذه المفاهيم ثقافة وممارسة وهو ما يؤكد عزمها الحقيقي بإدراجها في المناهج التربوية.

ج . المصادقة على مشروع قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية.

وتمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، كما انصبت التعديلات حول ضرورة إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدراتها الإيوائية والاستقبلية مع تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية، وفي الأخير تم الإجماع على الأهمية القصوى التي تكتسيها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها وكذلك الوسائل المستخدة لذلك وفي مقدمتها مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يطمح مشروع هذا القانون، إلى إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخل المالية الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي. ومن جهة أخرى صادق المجلس أيضا على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع. وقد

تركزت التعديلات المقترحة حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن. تمثلت هذه التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار. وتمس التعديلات من جانب آخر سبل تشجيع الاستثمار وتفعيل دور البنوك ووسائل الإعلام في الإشهار والتعريف بالمناطق السياحية داخل وخارج الوطن، مع مراعاة التوازن الجهوي فيما يخص الاستثمارات السياحية مع السهر على عدم انحصارها في الشريط الساحلي فقط.

ح. في مجال الصرف الصحي للنفايات:

تنتج الجزائر سنويا ما يقدر ب 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطرة، الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية. هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات إنتاجها أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المكبات العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية، وفي هذه الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية. وقد شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييراً جبرياً يخضع للمقاييس البيئية العالمية، هذه العملية تسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيميائية الخطرة، والنفايات الخاصة، وقد انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة. وقد شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، مسيلة، باتنة، تنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة، وكذلك مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة. وقد صادق المجلس الشعبي الوطني، أثناء مناقشته لقانون الميزانية لسنة 2002، على مشروع قانون مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، وتجر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقدير كميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها، كما يسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد، ومن ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز، مع الأخذ بالاعتبار الإمكانيات المالية والاقتصادية.

2-3 آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

يعد الإنسان غاية عملية التنمية، وفي نفس الوقت يعتبر الركيزة الأساسية لها، لذلك فإن الاهتمام بالتعليم والقدرات والمهارات المعرفية وبصحة الإنسان، وتوفير الغذاء المتوازن واللازم، ضروري للارتقاء بالتنمية البشرية وبالتالي التنمية المستدامة. ووعياً من الجزائر بكل هذا، فقد أولت الحكومة في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 الذي تتخذه لمواصلة وتدعيم مسار التنمية، مكانة متزايدة الأهمية للتنمية البشرية. حيث خصص البرنامج ميزانية معتبرة تقدر ب 9.386,6 مليار دج أي ما يعادل 44,24% من مجموع الاستثمارات التي تقدر ب 21.214 مليار. تعكس هذه الإنجازات تحسناً ملحوظاً في مستويات المعيشة والتعليم وفي مجال الصحة، وهي كما يلي¹:

أ. قطاع التربية والتعليم: هدفاً للارتقاء بهذا القطاع خصصت له مبلغ 852 مليار دينار في إطار البرنامج الخماسي لإنجاز عدة هياكل وبنى تربية ضرورية لتوفير التعليم لكل طفل جزائري. كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي، وغلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين.

ب. قطاع الصحة والمياه: للقضاء على المشاكل التي تعترض قطاع الصحة وتوفير الخدمات الصحية، تم تخصيص مبلغ 619 مليار دينار لإنجاز 172 مستشفى و 45 مركب صحي متخصص و 377 عيادة متعددة الاختصاصات.

وبخصوص قطاع المياه، تم تخصيص أكثر من 2000 مليار دينار لإنجاز السدود وعمليات تحويل المياه، التصفية والتزويد بالماء الشروب وإنجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

ج. قطاع السكن: تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02) مسكن للقضاء على السكنات الهشة.

د في مجال الطاقة: تم تخصيص أزيد من 350 مليار دينار لهذا القطاع من أجل ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220.000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.

وفي إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم، بادرت وزارة المالية بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

مشروع حماية الساحل، مشروع حماية التنوع البيولوجي، إنجاز مشروع خاص بالبيئة، ووضع دراسة خاصة بالبيئة

¹ قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، 2011، ص ص 38-39.

وتهيئة الإقليم، مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب وتحسين المحيط الحضري، ومشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

وفي إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب مالا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية.

أما في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، فقد تم إنجاز عمليات تحصين أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات "CET" في أهم المراكز الحضرية للبلاد. إضافة إلى ذلك فهناك أعمال أخرى هي قيد الإنجاز نذكر منها :

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.

- وضع جهاز مراقبة للهواء

- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله.

- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط "PAM"، والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى سبعة (07) مناطق منها: غابات الأرز بخنشلة، واحات تيوتبالنعامة، غابات السنبلة بالجلفة، منطقة واد الطويل بتيارت، منطقة تين هنان بتمنراست أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فتتعلق ب: قصبة الجزائر، قصر الداوي بوهراو وقسنطينة، حضيرة طاسيلي والأهقار، منطقة الميزاب، قلعة بني حماد، قصور تمنطيط ومثليي.

يرتكز هذا المسعى التنموي على مبادئ التضامن والتنسيق، الحكم الراشد، والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة.

وقصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي فيمستوى تطلعات السكان، فإنه تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة، كما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة الانجراف، تطوير زراعة الأشجار المثمرة، ترقية الاقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تنمية اقتصادية مرافقة وموزعة بالتساوي عبر التراب الوطني، وترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات تهدف على الخصوص إلى دعم الأنشطة المنشئة للشغل والمداخيل وتقوية إمكانية وصول

سكان الريف للخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز وكذا متابعة برامج السكن الريفي، وهي اليوم تجسد عبر المئات من المشاريع الجوارية في مجال التنمية الريفية¹.

الخلاصة:

تدرك الجزائر، كغيرها من دول العالم أهمية التنمية المستدامة وتوليها اهتماما كبيرا يتضح من خلال البرامج الطموحة والجهود والمساعي الكبيرة التي تبذلها في نفس المجال. فالجزائر اليوم عازمة على تجسيد التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية، ولديها ما يلزم من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية لإحراز التقدم في مسار التنمية؛ إلا أن تحقيق ذلك منوط بمدى التزام الجهات المسؤولة من أفراد وجماعات ومؤسسات وهيئات متخصصة ومسؤولة، بتجسيد السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المنشودة، وعدم تكرار نفس الممارسات السابقة التي طالما عرفت بها البرامج التنموية أثناء التطبيق. وكذلك لابد من بناء سياسات تنموية تقوم على النظرة العلمية الشاملة الخصوصيات على المستويين الداخلي والخارجي تكون ضمن إطار مؤسسي تلتقي فيه جل السياسات المسطرة وتطرح فيه كافة الإشكاليات والمساعي المشتركة.

قائمة المراجع

- (1)- التميمي، رعد سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي، دار دجلة، عمان، الطبعة (1)، 2008.
- (2)- الخولي أسامة، مفهوم التنمية المستدامة، مركز الدراسات، بيروت، 1999.
- (3)- بقعة شريف والعايب عبد الرحمن، العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، ديسمبر 2008.
- (4)- طلبة مصطفى، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 1، الطبعة (1)، الدار العربية للعلوم، 2006.
- (5)- قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- (6)- قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، 2011.

¹ وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، الجزائر، 2005.

(7)- مجلة البيئة والتنمية، العالم في 2003، مجلد خاص العددان 52-53.

(8)- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، الجزائر، 2005.

9) <http://mountada.echoroukonline.com>

10) <http://islamonline.net/arabic/index.shtml>

11) [http:// islamfingo.forum.net](http://islamfingo.forum.net).